هل الأردن منطقة تجارة حرة

تعد التحديات المتعلقة في السياسة المالية سؤال كل الأوقات بالنسبة للحالة الأردنية، حيث عانت المالية العامة الأردنية من عجز في الموازنة العامة لسنوات طوال وذلك نتيجة لعدة أسباب، أهمها وجود اختلالات بنيوية في منظومة تحصيل الإيرادات العامة من حيث تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك. ورغم التحديات التي تواجهها المالية العامة، كان التركيز على اصلاح النظام الجمركي في الأردن وتعزيز القدرات المؤسسية متواضع نسبياً مقارنة بإصلاحات اقتصادية هيكلية في مجالات أخرى نفذها الأردن عبر العقود الماضية. وفي هذا السياق، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني تسليط الضوء على كفاءة التحصيل الجمركي في الأردن والجدوى المالية لذلك في ظل وجود العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تمنح العديد من الإعفاءات والاستثناءات للسلع المستوردة من تلك الدول أو المناطق على غرار اتفاقية التجارة الحرة العربية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك العديد من الاتفاقيات المشابهة مع دول أخرى مثل سنغافورة، والاتفاقية التي كانت قائمة مع تركيا. وهذا ما نجم عنه نشابك وتداخل الاتفاقيات بما يعقد عملية التطبيق الفعلي بشفافية ويسر.

يتراوح اجمالي مستوردات الأردن سنوياً بين ١٣ و١٤ مليار دينار، وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن البنك المركزي ووزارة المالية إلى تواضع نسبة التحصيلات الجمركية إذا ما قورنت بقيمة المستوردات وما يتم تحصيله فعليا في ظل وجود العديد من الإعفاءات والاستثناءات المعمول بها منذ سنوات، حيث بلغ متوسط اجمالي مستوردات الأردن خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) نحو ١٤,١ مليار دينار، فيما بلغ متوسط قيمة الرسوم الجمركية المحصلة على هذه المستوردات خلال الفترة ٢٩٦ مليون دينار، وهذا يعني ان متوسط النسبة الفعلية للرسوم الجمركية المحصلة شكلت ٢,١% فقط من اجمالي قيمة المستوردات كما هو موضح في الشكل ادناه. وهذا يعني على نحو ما ان الأردن تقريبا منطقة حرة جمركيا باستثناءات محدودة.

اجمالي المستوردات والجمارك المحصلة فعلياً (٢٠١٦ -٢٠١٩) - وزارة المالية

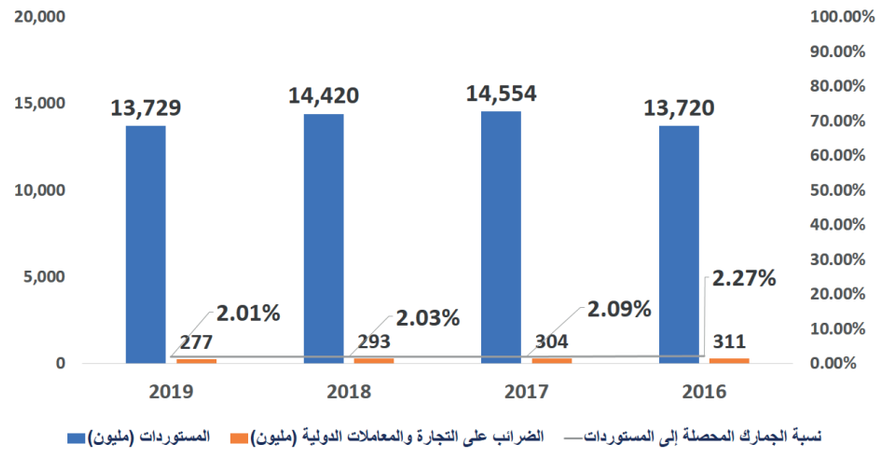

إن تواضع نسبة الجمارك المتحصلة فعليا تلقي الضوء على جدوى تلك التحصيلات وما يرافقها من تعقيدات في الإجراءات وصعوبات في التحديد الدقيق للنسب الجمركية المفروضة، لا سيما وان هناك بنود واضحة لا يمكن الاجتهاد بقيمة الرسوم المفروضة عليها مثل المركبات والسجائر، والتي بدورها تحقق نسبة كبيرة من الإيرادات المتحصلة ، وفي ظل التزامات الأردن العديدة عبر اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف ، فإن الفارق كبير من بين جداول التعرفية الاسمية كما ترد في الجداول، وما يعرف بمعدل التعرفة الفعال؛ أي الذي يطبق على ارض الواقع. وإن كثرة الإعفاءات والالتزامات المرتبطة بالاتفاقيات تعقد عملية التطبيق.

وبناءً على ما سبق، فإن هنالك حاجة لإعادة دراسة الهيكل الجمركي في الأردن وبنية إجراءات التحصيل الجمركي لتحديد أسباب تدني الإيرادات الجمركية وسبل تعزيزها. وقد يكون من المفيد تبسيط الشروط والتوجه لفرض ضرائب جمركية عبر عدد محدد من الشرائح بناء على التصنيفات الدولية المتعارف عليها، وهذا من شأنه تحسين الايردات وتبسيط الإجراءات واضفاء مزيد من الشفافية حولها.

بإيجاز، يؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني على ما يلي:

١-ضرورة دراسة جدوى هيكل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الواردة الى الأردن.

٢-إعادة تقييم الإجراءات الجمركية وإزالة التعقيدات منها وجعلها أكثر وضوحاً وشفافية.

٣-إعادة تقييم اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف دول العالم لتقييم مدى استفادة الأردن منها.

٤-الانتقال لأتمتة الأنظمة الجمركية والتخفيف قدر الإمكان من مجال الاجتهاد الشخصي، ووضع معايير مسبقة لتحديد وتحصيل الجمارك.